«الداخلية والدفاع» اجتمعت بحضور وزير الداخلية لمناقشة «جمع السلاح»

الحكومة: سنتخذ إجراءات بحق ما تعرض له العلي أثناء القيام بواجبه

الشيخ محمد الخالد اثناء حضوره اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

...ومتحدثا لوسائل الإعلام (تصوير: صالح محمد)

■ **الخالد: نحن في دولة مؤسسات ولا فرق بين كبير وصغير في تطبيق القانون**

أكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله معيوف ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد نقل خلال الأجتماع عن عزم الحكومة ووزارة الداخلية اتخاذ اجراءات بحق ما تعرض له اللواء عبدالفتاح العلي اثناء القيام بواجبه امام احد المطابع التابعه لصحيفة يومية مشيرا الى ان الخالد شدد على رفض إهانة اي مواطن او عسكري يقوم بعمل فما بالنا بلواء شرطة بدرجة وكيل مساعد لشؤون الامن.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عقب خروجه من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع لمناقشة اليه جمع السلاح: نحن في دولة مؤسسات ونطبق القانون بحذافيره ولان فرق بين كبير وصغير في تطبيق القانون

وبين معيوف في تصريح صحفي عقب إجتماع اللجنة ان وزير الداخلية تحدث بشكل عام واكد عدم قبولة بأن يهان عسكري بالداخلية او اي مواطن كويتي اثناء تأدية عمله فما بالك برجل امن كبير برتبة لواء ووكيل وزارة برتبة وكيل مساعد لشؤون الامن

مشيراً الى الخالد ابلغ اللجنة ان هناك اجراءات لوزارة الداخلية والحكومة لتطبيق القانون ستتخذها لاحقاق الحق".

■ **المعيوف: وكيل «الداخلية» جاء لتأدية واجبه وفق القانون والدستور**

انة تم الاستماع في لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وطاقم الوزارة عن اجراءات الوزارة فيما يتعلق بإجراءات تطبيق قانون جمع السلاح".

واوضح المعيوف ان الوزارة جادة في تطبيق الحملة اذ جزأت حملة التطبيق الى أجزاء متمثلة بالحملة الاعلامية الشاملة والتي من شأنها توعية الشارع الكويتي بحثه على التعاون مع التأكيد على عدم محاسبة ايا كان من المتعاونين اصحاب الاسلحة ايا كان نوعها وكميتها خلال فترة الاربعة اشهر.

وبين المعيوف ان الداخلية اكدت تطبيق القانون بشفافية ومهنية وسيكون جمع السلاح وفق الاجراءات المنصوص عليها بالقانون

لافتا الى اللجنة اقترحت ان يتم تفعيل دور المساجد وائمة المساجد في الحض على تطبيق هذا القانون وكذلك تفعيل دور السفارات والجهات الحكومية العاملة بالخارج لتوعية المواطنين المتواجدين بالخارج

وعلى صعيد متصل اعرب المعيوف عن اسفه لعدم تمكن اللجنة من اقرار قانون الخدمة الوطنية العسكرية نظرا لفقدان النصاب القانوني اللازم نتيجة اعتذار بعض اعضاء اللجنة عن الحضور.

أعضاء لجنة الداخلية والدفاع

■ **الشايع: نرفض التعدي على رجال الداخلية مهما كان الأمر أو الشخص**

قبل". وتابع الشايع "حان الوقت ان تكون الحكومة جادة في تطبيق القانون حتى لاتتكرر احداث مماثلة في المستقبل وعليها اتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بعدم تكرار ذلك مشيدا بدور رجال وزارة الداخلية في تطبيق القانون".

ودعا النائب د.عبدالرحمن الجيران الى ضرورة إحترام القانون من قبل الجميع مؤكدا بالوقت ذاته ان اذ كان الامر الوارد لوزارة الداخلية يتضمن استخدام القوة الجبرية سواء من النيابة او احد المحاكم وادارة التنفيذ فان هذا الأستخدام مشروع وموافق للقانون.

وقال الجيران في تصريح صحافي حول ما شاب قرار اغلاق احد المطابع التابعة لأحد المؤسسات الأعلامية عند تنفيذ اللواء عبدالفتاح العلي لقرار الاغلاق "اذا كان الامر الوارد للداخليه يتضمن استخدام القوه الجبريه سواء من النيابه او احدي المحاكم اوادارة التنفيذ فالتدخل مشروع وموافق للقانون وهذا مثل ملاحقة الباعه المتجولين وازالة اكشاك عاشورا المخالفه وغيرها من الامثله.

وشدد الجيران على ان احترام النظام واجب على الجميع سواء كان الحكم او القرار او الفتوى لنا او علينا مشيرا الى ان الظروف المحيطه بنا والتحديات الجسام توجب علينا رص الصفوف وتقديم الصالح العام على الخاص والدستور كفل حق التقاضي للجميع بلا استثناء".

ومن جانب اخر قال المعيوف وتابع معيوف ان اللواء العلي يريد تأدية واجبة وفق القانون والدستور مؤكدا ان المفترض ان لا يحدث ما حدث امام باب تطبع فيه صحيفة من المفترض ان تمارس فيها حرية الرأي والديمقراطية ونتحدث عن تكميم افواه وسلب الحريات وفي نفس الوقت لا تسمح بتطبيق القانون".

واستغرب معيوف ان يتم الحديث عن السرقات وان هناك من يريد تكميم الافواه واغلاق صحيفة من اجل وامور تدبر بليل ونقول لمن يتناول مثل هذا الحدث انا كان لديكم شيئ وسرقة كبرى عليكن الذهاب للنيابة او اعطونا هذه المعلومات لنذهب نحن بها للنيابة كنواب"

وشدد معيوف على ان من لديه معلومات عن جريمة ويتستر عليها فهو مجرّم بالقانون مشيرا الى ان الكل يعلم ان هناك سرقات منذ زمن كسرقة الناقلات وقضية سنتافي وكهرباء 2007 وقضية الداو والتأمينات لكن استمرار بث الاشاعات وهز المجتمع الكويتي لتصفية الحسابات امر غير مقبول.

ومن جانبه اكد النائب فيصل الشايع على رفضة رفضه التعدي على رجال الداخلية مهما كان الامر وكان الشخص.

وقال الشايع "ان تطبيق القانون يجب ان يكون بمسطرة واحدة على الجميع وعلى الجميع الالتزام بالقانون ومن لديه تحفظ على تطبيقه فيكون الاعتراض من خلال الاجراءات التي كفلها القانون".

واضاف الشايع لايمكن ان نسمح مهما كان الامر وكان الشخص بالاعتداء على رجال الداخلية ومنعهم من القيام بدورهم المناط بهم واستخدام الصوت العالي والسب بطريقة لم نعتادها من

الشؤون التشريعية والقانونية ناقشت مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

دشتي : الصانع لديه رغبه صادقة بإنجاز تطوير تشريعي بعهده في إجراءات التقاضي

■ **الصانع : من منا لم يعان من موضوع الإعلان في التعامل القضائي ؟**

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٩٨٠/٣٨ والاقتراحات النيابية المماثلة بحضور وزير العدل والاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع.

وقال مقرر اللجنة التشريعية د.عبدالحميد دشتي ان الوزير الصانع لديه رغبه صادقة بإنجاز تطوير تشريعي بعهده في اجراءات التقاضي تواكب التطور العلمي

مبينا ان الإعلان التقليدي المعمول به في الوزارة ادى الى معاناة المتقاضين والمستشارين والأجهزة المعاونة للقضاء وهي الية منذ الستينات نسير عليها.

واضاف دشتي ان القانون يهدف الى تسهيل اجراءات التقاضي من خلال استبدال النصوص الجامدة بالايميلات ومواقع التواصل الاجتماعي وكل ما يتم الاتفاق علية بين أطراف الخصومة.

وأشار الى تكليف مستشارين اللجنة ومكتب معالي وزير العدل مواصلة اجتماعاتهم لإنجاز القانون قبل الجلسة المقبلة لمجلس الامة التي تعتبر تطور نوعي في الية الإعلان.

وبدورة قال وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع انه عندما نقلد اول حقيبة وزارية في وزارة العدل اطلقت عبارة "العدالة الناجزة" وذلك من خلال وجود رؤية وخطة مبنيه على قرارات وزارية وإدارية من خلال وجود قرارات وإجراءات ومجموعة من التشريعات تحقق بها ذلك.

وكشف الصانع ان هناك الكثير من القوانين التي تم تقديمها لمجلس الوزراء منها قوانين تم الانتهاء منها مثل قانون محكمة الاسرة وهو قانون نوعي وهناك قانون الإعلان الالكتروني المعروض على اللجنة اليوم وقوانين اخرى ستقدم في القريب منها قانون تنظيم القضاء وقانون للمحاكم الاقتصادية وقانون قضاء مجلس الدولة والنيابة الادارية.

وتساءل الصانع من منا لم يعاني من موضوع الإعلان في التعامل القضائي ويصتدم في تكرار الإعلان اكثر من مرة وطول

جانب من اجتماع لجنة الشؤون التشريعية بحضور الوزير الصانع

■ **آن الآوان ألا يترك قانون المرافعات الذي صدر في 1980 دون تحديث**

الدورة المستندية وان كانت مدة القضية على سبيل المثال عامان يكون عام او عام وشهرين على موضوع الإعلان

وان الآوان الا يترك قانون المرافعات الذي صدر في عام ١٩٨٠ الا يترك دون تحديث من خلال استخدام الوسائل الالكترونية

مشيرا الى ان اهم ما ورد في القانون انه في حال الاتفاق بين الطرفين "الخصوم" ان يتم الإعلان من خلال البريد الالكتروني او الفاكس او الهاتف وكل الوسائل الإلكترونية من الممكن استخدامها في حال الاتفاق.

وبين الصانع ان هذا القانون من المتوقع ان يتم إدراجه على جدول اعمال الجلسة المقبلة بالمجلس وان يكون ضمن حصيلة تعاون المجلس والحكومة.

استنكر مقتل 21 مواطناً مصرياً في ليبيا على يد مايسمى تنظيم الدولة الإسلامية

الهاجري : الإسلام بريء من وحشية تنظيم «داعش»

ماضي الهاجري

أعرب مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي العايد الهاجري عن إدانته واستنكاره الشديدين لمقتل ٢١ مواطنا مصريا في ليبيا على يد مايسمى تنظيم الدولة الإسلامية

واصفا هذا العمل بالمشين الذي يظهر مجددا وحشية هذا التنظيم قالاسلام منه ومن اعماله ووحشيته بريء

مشيرا الى ان تعاليم الإسلام تحث على التسامح ونشر المودة والرحمة بين الناس ويحرم قتل الأبرياء الذين لا ذنب لهم.

وقال الهاجري في تصريح صحافي أمس إن هذا العمل الإرهابي يتطلب من العالم ان يتكاتف ضد هذا التنظيم الذي يستبيح إراقة الدماء ويثير الفتن المذهبية والعقائدية بين الأديان والتي تستوجب معها وحدة الصف والكلمة وعدم الانجرار وراء تلك المؤامرات. وأكد أن مثل هذه الأعمال المتطرفة لن تزيد الشعب المصري إلا صلابة وقوة ووحدة في التصدي لخطر الإرهاب الذي يهدد المنطقة والعالم بأسره

متمنيا أن تتكاتف كافة الدول لمكافحة تلك الجرائم الإرهابية والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن في كل البلدان مشددا على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

وتقدم الهاجري بخالص التعازي الى أسر الضحايا ولمصر حكومة وشعبا على مصابها في أبنائها متمنيا أن تنعم مصر وكل الدول العربية والإسلامية بنعمة الأمن والأمان والاستقرار.

جمعية الصحافيين الكويتية

(تذكير ثالث لتسديد الاشتراك السنوي)

بمناسبة انتهاء السنة المالية 2014 وحلول موعد تسديد الاشتراك للسنة المالية الجديدة 2015 يود مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية أن يذكر الزملاء أعضاء الجمعية بسرعة سداد التزاماتهم المالية واستلام بطاقات العضوية الجديدة لعام 2015 ومراجعة سكرتارية الجمعية بهذا الخصوص في موعد أقصاه 2015/3/31.

علما بأن دوام سكرتارية الجمعية من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً ومن الساعة الخامسة مساءً وحتى الثامنة مساءً طيلة أيام الأسبوع ماعدا يومي الجمعة والسبت.

أكد أن اللجنة وجهت انتقادات للحكومة بسبب عدم تقديم تشريعاتها

الزلزلة : «الأولويات» ناقشت مع الكندرى ما يخص وزارته في تنفيذ برنامج عمل الحكومة

جانب من اجتماع لجنة الأولويات بحضور الكندري

كشف رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب يوسف الزلزله عن ان اللجنة ناقشت مع وزير المواصلات وزير البلدية عيسى الكندري امس ما يخص الجهات التابعة له في تنفيذ برنامج عمل الحكومة.

وقال الزلزلة في تصريح للصحافيين "ان كل الجهات التابعة للوزير عيسى الكندري عرضت على اللجنة ما يخصها في شان تنفيذ برنامج عمل الحكومة وبينوا بعض التشريعات التي يحتاجونها لتنفيذ خطة الحكومة من ضمنها على سبيل المثال زيادة راسمالها من 60 مليون الى 200 مليون دينار وتحويل الطيران المدني الى هيئة الطيران المدني".

ولفت الزلزلة الى ان اللجنة وجهت انتقادات للحكومة بسبب عدم تقديم تشريعاتها التي ادرجتها ضمن اولوياتها مثل تحويل الطيران المدني الى هيئة الطيران المدني على سبيل المثال

مشيدا في الوقت نفسه باجتماع الامس مع وزير المواصلات الذي نبه على قيادات وزاراته ضرورة الالتزام بتنفيذ ما ورد في برنامج عمل الحكومة او المحاسبة".